أهم المشاكل التى تواجه توفير التمويل المصرفى للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر ومقترحات علاجها

الأستاذ الدكتور
عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد
أستاذ الاقتصاد المتفرغ
كلية التجارة – جامعة المنصورة

الدكتور
إبراهيم حمدى شتا
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة – جامعة المنصورة

محمد شفيع ابراهيم محمد المغير
باحث ماجستير الاقتصاد
كلية التجارة – جامعة المنصورة

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث أهم المشاكل التى تواجه التمويل المصرفى للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر وهي كالتالى؛ أولا: مشاكل تتعلق بجانب الطلب (الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر) ومن أهمها: (١) غالبيه تلك الصناعات تعمل في إطار الإقتصاد غير الرسمي، (٢) إفتقار أصحاب تلك الصناعات (وخاصة الشباب وصغار المنظمين) إلى الخبرات اللازمة لنشاطهم، (٣) إفتقار تلك الصناعات إلى الكثير من المقومات التي تؤهلها للحصول على التمويل المصرفى. ثانيا: مشاكل تتعلق بجانب العرض (المصارف) ومن أهمها: (١) إفتقار النظام المصرفى المصري إلى القدرات المؤسسية الفعالة، (٢) إرتفاع أسعار الفائدة، (٣) إرتفاع تكلفة ومخاطر إقراض تلك الصناعات. ثالثا: مشاكل تتعلق ببيئة الأعمال فى مصر ومن أهمها: (١) عدم التيقن بشأن سياسات الحكومة بسبب عدم وجود رؤية إقتصادية واضحة المعالم، (٢) عدم وجود معلومات حول فرص التمويل المتاحة، (٣) ضعف الإطار التشريعى والتنظيمي للقطاع المالي المصرى.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لعلاج هذه المشاكل من أهمها: (١) يجب أن تلعب الحكومة المصرية دورا أساسيا وفعالا لتيسير حصول تلك الصناعات على التمويل المصرفى وضمان التمويل المقدم لها وتوفير البيئة المواتية لنمو تلك الصناعات. (٢) تشجيع القطاع غير الرسمي لتوفيق أوضاعه والاندماج في القطاع الرسمي. (٣) تخفيض تكاليف المعاملات مع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. (٤) تنمية الوعي لدى العاملين بالبنوك عن الجدوى الإقتصادية وأهمية التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. (٥) تبسيط قواعد وإجراءات الدخول والخروج من السوق. (٦) نشر وتعزيز ثقافة الريادة فى مصر.

الكلمات الرئيسية: مصر، التمويل المصرفى، الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بيئة الاعمال فى مصر.

Abstract

This paper discusses the most important problems facing the banking finance for Egyptian Small and Micro Industries (SMIs) which are: Firstly, the demand side problems (SMIs) such as: (1) Most of the Egyptian SMIs are working in the informal economy. (2) Owners of the SMIs (especially youth and young entrepreneurs) do not have the necessary or the sufficient experience required for their business. (3)

The majority of the Egyptian SMIs are not qualified for getting banking finance. Secondly the supply side problems (Banks) such as: (1) The Egyptian banking system does not have efficient inistitutions or infrastructure. (2) High interest rates. (3) Lending the Egyptian SMIs involves higher costs and risks. Thirdly the Egyptian business environment's problems such as: (1) Uncertainty about the Egyptian government's policies due to the absence of a specific economic vision. (2) Unavailable information about banking finance opportunities (3) The Egyptian financial sector suffers from ineffecicient legislative and institutional framework.

This study finds some recommendations and policy implications such as: (1) Egyptian government has to play a vital and efficient role in: (1.1) Facilitating the banking finance for the Egyptian SMIs, (1.2) Supplying warranty to their loans, and (1.3) Providing suitable business environment for SMIs' growth. (2) Encouraging the informal sector to be transformed and included into the formal sector. (3) Minimising the costs of SMIs' transactions. (4) Improving the bankers' awareness about the economic feasibility and importance of the banking finance for the SMIs. (5) Simplifying the market entry & exit rules and procedures. (6) Enhancing the entrepreneurship culture in Egypt.

Keywords: Egypt, Small and Micro Industries, SMIs, Banking Finance, Business Environment in Egypt.

١/ مقدمة:

يقصد بالمنشأة الصناعية الصغيرة هى تلك المنشأة التى تعمل فى قطاع الصناعة ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنية ولا يتجاوز مليون جنية ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً. والمنشأة الصناعية متناهية الصغر هى تلك المنشأة التى تعمل فى قطاع الصناعة ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنية، وذلك وفقا للقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ (بيت الحكمه للدراسات الاستراتيجيه ٢٠١٢، ص ٦).

ويقصد بالتمويل المصرفى: ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفى المحلى سواء أكان قروضاً أو تسهيلات إئتمانية (مختار ١٩٨٤، ص ٣).

يعتبر الحصول على التمويل فى الوقت المناسب وبالشروط المناسبة واحدا من العوامل الحاكمة والمؤثرة فى قدرة الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر على الإستمرار والنمو. حيث أن الحصول على التمويل يُمكّن هذه الصناعات من توسعة حجم أنشطتها وإستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة مما يزيد من قدرتها التنافسية داخلياً وخارجياً، ويساهم في زيادة النشاط الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص

العمل وضمان عدالة توزيع الفرص الإقتصادية بين مختلف فئات المجتمع، وهي كلها تساعد بدورها على تحسين مستويات المعيشة والرفاهة للمجتمع (صندوق النقد العربى ٢٠١٢، ص ٢٠٧).

إلا أن هذه الصناعات تواجة تحديات عديدة عند الحصول على التمويل المصرفى. وتتعاظم تلك التحديات في الدول الساعية للتقدم، نظرا لطبيعة حال القطاع المالي فيها، الذي يرتكز بصفة أساسية على البنوك، والذي يعاني من القصور وعدم الإنتشار والإفتقار للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة مثل التأجير التمويلى ورأسمال المخاطر. إضافة إلى البيئة غير الداعمة التى تعمل فيها تلك الصناعات (الشريف٢٠١٢، ص ٥)، سواء كانت البيئة الخارجية (المستوى الكلى) مثل عدم إستقرار التشريعات التى تنظم عملها، أو البيئة الداخلية (المستوى الجزئى) مثل ضعف القدرات الإدارية والفنية والتسويقية لأصحاب تلك الصناعات (عنبة، ٢٠٠٢، ص ٣٩). وقد تم تقسيم البحث كما يلي:

٢/ مشاكل تتعلق بجانب الطلب.

٣/ مشاكل تتعلق بجانب العرض.

٤/ مشاكل تتعلق ببيئة الأعمال فى مصر.

٥/ مقترحات علاج المشاكل التى تواجة التمويل المصرفى للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

٦/ خلاصة البحث:

٢/ مشاكل تتعلق بجانب الطلب (الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر):

هناك بعض المشاكل التى ترجع إلى طبيعة تلك الصناعات ذاتها تؤدى إلى إحجام المصارف عن تمويلها من أهمها ما يلي:

١/٢- غالبيه تلك الصناعات تعمل في إطار الإقتصاد غير الرسمي: ومن ثم ليس لديها أوراق ولا سجلات رسمية، إضافه الى عدم كفاية المعلومات والبيانات الإحصائية الحديثة والشاملة عن تلك الصناعات، حيث تفضل تلك المشروعات حجب المعلومات الحقيقية عن نشاطها وحجم رأس مالها عن أجهزة الدولة تجنبا لدفع الضرائب أو تخفيضا لتكلفة الابتزاز والفساد، ويؤدى هذا إلى عدم قدرة المصارف على التعرف على المتقدمين لطلبات التمويل، ومن ثم الإحجام عن المخاطرة (سليمان ٢٠١٤، ص ٥٣).

٢/٢- عدم وجود فصل بين الذمة المالية لصاحب المشروع والذمة المالية للمشروع: مما يؤدى إلى محدودية الأرباح المحتجزة وحدوث إرباك مالى للمشروع. وإهمال معظم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تجنيب الإحتياطات

المطلوبة والتى تنص عليها القواعد المحاسبية والمالية مما يقلل من مصادر التمويل الذاتية ويضعف من المركز المالى للمشروع (حسب الله ٢٠١٠، ص ٣٥).

٣/٢- الإعتماد بشكل أساسي على المدخرات الفردية والعائلية عند التأسيس وفي تمويل عملية التشغيل لآجال قصيرة (ابو دلبوح،٢٠٠٦، ص ٨)**:** ، حيث أن حوالى ٩٥% من المنشأت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر ليس لديها حسابات مصرفية ومن ثم لا تقوم بأية تعاملات مع الجهاز المصرفى ، لذلك فإن المصدر الرئيسى لتمويل بدء نشاطها ورأسمالها هو آليات الإدخار غير الرسمى ، وهذه المدخرات ليست جزءاً من حجم الودائع لدى البنوك (بنفولد و بينل ٢٠٠٢، ص ٢١).

٤/٢- إفتقار تلك المشروعات إلى الكثير من المقومات التي تؤهلها للحصول على التمويل: كعدم توافر الضمانات الكافية (تبلغ قيمة الضمان المطلوب بالنسبة لقيمة القرض حوالى ٨٨ % فى عام ٢٠١٣ بالنسبة للمشروعات الصغيرة، مما يعيق بشكل كبير من قدرة هذه المشروعات على الحصول على القروض المصرفية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير ٢٠١٤ ، ص ١٨) . والسجلات المالية المطلوبة، وليس لهذه المشروعات تاريخ إئتماني يمكن على أساسه تقييم جدارتها الائتمانية وكذلك عدم الإلمام بمتطلبات البنوك وكيفية إعداد دراسات الجدوى والخطط الإستراتيجية للمشروع (Egyptian Banking Institute 2010/2009, p. 11).

٥/٢- ضعف أو عدم توثيق المعلومات: مثل السجلات المحاسبية والبيانات المالية التي تحكم على كفاءة وفاعلية المشروع. فهذه المشروعات نادراً ما تحتفظ بالدفاتر والبيانات المالية المطلوبة ونقص المعلومات والضمانات (حداد ٢٠٠٦، ص ٧).

٦/٢- إفتقار أصحاب تلك الصناعات وخاصة الشباب وصغار المنظمين إلى الخبرات اللازمة لنشاطهم: مثل الخبرات الفنية والإقتصادية الخاصة بالخامات والآلات والجودة، مما يؤدى إلى استخدام معدات إما متقادمة مما يؤدى إلى معدلات إنتاجية ومستوى جدوى منخفض، أو إلى استخدام معدات متقدمة ذات إستثمار كبير نسبيا وتكلفة تشغيلية أعلى (عنبة ٢٠٠٢، ص ٤١). وكذلك نقص الخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية أو محدودية الثقافة المصرفية ومن ثم عدم القدرة على إعداد ملف ائتماني يمكن تقديمه إلى البنوك للحصول على التمويل اللازم.

٧/٢- البعد النفسي والديني للعديد من أصحاب تلك المشروعات: حيث يرفضون التعامل بالفائدة لكونها ربا محرم، وهو ما حال دون تقدمهم للحصول على قروض مصرفية (دوابه ٢٠٠٦، ص ٢١).

٨/٢- إرتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المشروع: وهذه نقطة ذات أهمية خاصة، لأن أصول المشروع الصغير لا توفر الضمان الكافي للحصول على تمويل مصرفى إذا ما إحتاج إليه في فترة تشغيلة من أجل الإستمرار في العملية الإنتاجية

(المحروق و مقابلة ٢٠٠٦، ص ٨). حيث تضع البنوك العديد من النسب والمؤشرات المالية المستخرجة من المراكز المالية للمشروعات مثل نسب الرافعة التشغيلية ونسبة المصروفات للإيرادات.

٣/ مشاكل تتعلق بجانب العرض (المصارف):

تسعى البنوك إلى تعظيم أرباحها مما يدفعها إلى البحث عن أعلى عائد ممكن للقروض التي تمنحها، والإحتفاظ بإحتياطيات وسيولة مناسبة والجمع بين هذه الأهداف يتم عادةً من خلال إيجاد المقترض القادر على دفع سعر فائدة أعلى، وغير القابل للتعثر مما يعني بأن البنوك تتطلع إلى إستثمار ذو جودة عالية وبمعدل عائد مرتفع. وهذا بدوره يزيد من صعوبة حصول الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل المصرفى.

ومن أبرز العوامل التي تحد من قدرة البنوك على تقديم التمويل المصرفى المصرى لتلك الصناعات ما يلي (المحروق و مقابلة ٢٠٠٦، ص ٨):

١/٣- إفتقار النظام المصرفى المصرى إلى القدرات المؤسسية اللازمة للوصول إلى أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، خاصة فى المناطق النائية: فالبنوك لا تتمتع بالخبرة التمويلية المتعلقة بتمويل تلك المشروعات أو نظم المعلومات المتطورة المطلوبة لتعقب القروض الصغيرة ومتناهية الصغر (نصار ٢٠٠٦، ص ٤٢).

٢/٣- سياسة سعر الفائدة: تعتبر سياسة سعر الفائدة من المشاكل الرئيسة لتمويل هذه المشروعات، حيث تعتبر أسعار الفائدة مرتفعة بالقدر الذي يغطي التكاليف الثابتة لتقييم القروض والإشراف عليها من قبل المصارف، ولاسيما وأنة في السنوات الأولي من عمر المشروع يكون هامش الربحية منخفضا مما يتعذر معة سداد أقساط القرض وكذلك فوائدة (البلتاجي ٢٠٠٥، ص ١٢).

٣/٣- غياب ثقافة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى البنوك المصرية: إذ لا تبدى تلك البنوك أى إهتمام بخدمة تلك المشروعات نتيجة للإعتقاد والتصور الخاطئ لدى البنوك بأن هذه مشروعات للفقراء الذين يجب التعامل معهم من خلال الصندوق الإجتماعى، وإعتقاد البنوك بأن عملاء تلك المشروعات يتسمون بمخاطر عالية. ولذلك نجد أنة رغم إرتفاع معدلات السيولة لدى البنوك تواجة تلك المشروعات العديد من الصعوبات للحصول على التمويل (نصار ٢٠٠٦، ص ٤٦).

٤/٣- عدم ملائمة صيغ التمويل المصرفية التقليدية للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر: حيث تحتاج غالبية المنشآت الصغيرة إلى تمويل متوسط وطويل الأجل لأغراض الإنشاء والاستثمار وهو ما لا يتوافق مع معايير منح التمويل بالبنوك والتي تفضل دائماً منح قروض قصيرة الأجل والتي تتناسب مع طبيعة غالبية

الموارد المالية بالبنوك التجارية والتي تتسم بأنها قصيرة الأجل (البلتاجي ٢٠٠٥، ص ١٠).

٥/٣- إختلاف المعلومات في سوق الإئتمان: وتظهر هذه المشكلة كون صاحب المشروع هو أفضل من يعرف عن مقومات وعوامل نجاح وفشل مشروعة من أي طرف آخر حتى ولو كان البنك، ولا بد من الإشارة إلى أن تحليل تمويل هذا النوع من المنشآت قائم على أساس افتراضي نظراً لقلة وندرة المعلومات المتوفرة عن تلك المشروعات. وهذا الوضع غير موجود في المنشآت الكبيرة نظراً لتوفر البيانات المالية المنشورة. وبالتالي فإن مشكلة البنك هنا هي حول قدرة وإمكانية البنك التمييز بين المقترض الجيد والسيئ (المحروق و مقابلة ٢٠٠٦، ص ٩).

٦/٣- إرتفاع تكلفة إقراض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر: نظرا لعدم تعامل العديد من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مع الجهاز المصرفى فإنه يصبح لزاما عليه أن يقوم بعملية تسويق إيجابية وواسعة النطاق لإستهداف العملاء بدلا من إنتظارهم، فضلا عن تكاليف هذه العملية والاشرف عليها مرتفعة بالنسبة لقيمة القروض والتى غالبا ما تكون صغيرة، لذلك يقل الحافز للإقراض نتيجة إنخفاض الأرباح أو إنعدامها. علاوة على ذلك، فان القروض التى تطلبها المشروعات الصغيرة تكون صغيرة بالمقارنة بالتكاليف الثابتة للبنك (الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر ٢٠٠٦ ، ص ١٨).

٧/٣- إرتفاع مخاطر إقراض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر: وخصوصا المشروعات الجديدة والناشئة. فغالبا ما ينظر لتلك المشروعات على أنها غير جديرة بالثقة الإئتمانية. حيث لا يمتلك أصحابها القدرة على التقدم بدراسات الجدوى وخطط العمل التى يقدمها العملاء الكبار. إضافة الى ذلك، فان المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تفتقر إلى الضمان الذي يكفل إسترداد البنوك للقروض. وحتى إن وجد هذا الضمان فى بعض الحالات المحدودة، فإن الإجراءات القضائية البطيئة والمكلفة تحول دون إقدام البنوك على إقراض تلك المشروعات (الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر ٢٠٠٦ ، ص ١٨).

٨/٣- عدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة: إما لعدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، أو لصعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات السداد والتي تتجسد في صعوبة وضعف فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب (فزع ٢٠١٣، ص ١٣٦).

٩/٣- ضعف قدرات البنوك في مجالات التسويق والتقويم والإشراف على إقراض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر: فلقد ظل القطاع المصرفى المصرى طوال أربعة عقود وحتى بداية التسعينات من القرن العشرين يعمل تحت نظام مركزى لتخصيص الموارد يتسم بالتحيز للمنشآت الكبيرة مثل منشآت القطاع العام ونتيجة

لذلك، لم تقم البنوك بتطوير قدرات التسويق أو التقويم أو الإشراف على إقراض المنشآت الأصغر والتى لا تتمتع بالثقل المؤسسى للمنشآت الكبيرة (وزارة الإقتصاد ١٩٩٨ ، ص ١٥).

١٠/٣- النظرة السلبية لدى بعض المصارف عند التعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة قياسا بتعاملها مع المشروعات الكبيرة: والاعتقاد بأن تمويل تلك المشروعات هو مسئولية الحكومة ووزارة الشئون الإجتماعية (حسب الله ٢٠١٠، ص ٣٦).

١١/٣- تركز أفرع البنوك فى المناطق الحضرية: ومن ثم ضعف قدرتها على الوصول إلى المناطق النائية والريفية (بنفولد و بينل ٢٠٠٢، ص ٢٢).

١٢/٣- إقتصار دور المصارف على الدعم المالى دون الدعم الفنى: الذي يدعم أعمال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (عنبة ٢٠٠٢، ص ٤٠).

٤/ مشاكل تتعلق ببيئة الأعمال فى مصر:

تواجه الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر مشاكل أخرى ناتجة عن المحيط الذي تنشط فيه، تساهم في الحد من فرص نفاذها لمصادر التمويل مثل غياب القوانين والتشريعات والمؤسسات التي تعمل على دعمها وكثرة وطول إجراءات المعاملات الحكومية ومن أهم هذه المشاكل ما يلى (قنديل ٢٠١٢، ص ٥١):

١/٤- عدم التيقن بشأن سياسات الحكومة وغياب رؤية إقتصادية واضحة المعالم: إذ لا توجد إستراتيجية واضحة للصناعة المصرية ولا يحكمها قانون واحد (إتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل ٢٠١٣، ص ٢). ففى إحدى دراسات البنك الدولى التى شملت ٩١ بنكاً فى ٤٥ دولة، توصلت إلى أن أهم ما يعوق تمويل البنوك لتلك المشروعات فى الدول الساعية للتقدم، هو عدم إستقرار الإقتصاد الكلى مثل عدم إستقرار أسعار الفائدة وسعر الصرف والسياسات النقدية والمالية، ثم عدم إستقرار اللوائح والقوانين وعدم توافر نظام للإستعلام الإئتمانى وبرامج الدعم الحكومى لتلك المشروعات.

٢/٤- عدم وجود معلومات حول فرص التمويل المتاحة وعدم توفر دليل عن أماكن وشروط تمويل تلك الصناعات: وكذلك عدم توفير دليل شامل بالقوانين التي تتعامل معها تلك الصناعات (عبد الغنى، ص ٢٣).

٣/٤- المنافسة الحادة من جانب الشركات الكبيرة: والتى تؤدى إلى توسع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى البيع الآجل وضعف متحصلاتهم النقدية ومن ثم عدم قدرتهم على الإنتظام فى السداد فى المواعيد المحددة (غانم، ص ٤).

٤/٤- عدم توافر شبكة من تجار الجملة أو الشركات الكبرى لشراء منتجات تلك الصناعات: والإعتماد على التعامل المباشر بينها وبين المستهلك النهائى وغياب

منظومة متكاملة وواضحة تمكنها من توفير منتجات تتصف بالجودة والسعر المنافس والصمود أمام الواردات الأجنبية، وكذالك عدم وجود سياسة تسويقية واضحة الأمر الذي إنعكس بالسلب على نسبة مساهمتها فى إجمالى الصادرات المصرية التى لا تتجاوز ٤% (رزق، ص ٢٠).

٥/٤- المشاكل الإدارية والمؤسسية: فبالرغم من أن المشاكل التنظيمية والقانونية فى الدول الساعية للتقدم تؤثر سلباً على القطاع الخاص بوجه عام إلا أن أثرها يكون أكثر حدة على المنشأت الأصغر حجما نتيجة للعديد من العوامل مثل إنخفاض المستوى التعليمى لأصحاب تلك المنشأت وضعف وزنها المؤسسى بالإضافة إلى إمكانياتها المحدودة التى تعوق من قدرتها على إستخدام الخدمات القانونية والإستشارية المتاحة للمنشأت الكبيرة (وزارة الإقتصاد ١٩٩٨ ، ص ٢٦). وتتضمن المشاكل الإدارية على سبيل المثال لا الحصر غياب المهارات الأساسية فى إدارة الأعمال والمحاسبة وإمساك الدفاتر مع عدم القدرة على الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساعدة الأخرى (وزارة الإقتصاد، ١٩٩٨ ، ص ٢٩).

٦/٤- المشاكل الثقافية: مازالت المفاهيم الثقافية السائدة في بعض المجتمعات العربية ومن بينها مصر تنظر للوظيفة الحكومية على أنها الخيار الأمثل من حيث الأمان الوظيفى والإحترام الإجتماعي، الأمر الذي يشكل عقبة في طريق أصحاب المشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر وخاصة النساء، مع العلم أن هناك أنشطة يمكنها أن تستغل المهارات التي تنفرد بها الإناث مثل البراعة في الأعمال اليدوية والفنية، وأعمال الكمبيوتر ومهارات السكرتارية مثلاً (منظمة العمل العربية ٢٠٠٩، ص ٣٩). كما يرتبط نقص التمويل المصرفى للمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بقصور في ثلاثة عوامل رئيسية وهي:

٧/٤- ضعف الإطار التشريعى والتنظيمي للقطاع المالي: يشمل الإطار القانوني والتنظيمي مجموعة القوانين والأنظمة التي تحدد نطاق وعمق المؤسسات المالية، والأدوات التمويلية، والأسواق العاملة في بلد معين. ويتجسد ضعف الجوانب التشريعية والتنظيمية للقطاع المالي في عدم تطور الوساطة المالية، وكذلك في غياب أو عدم تطور عدد من الأدوات التمويلية الهامة بالنسبة لتلك المنشآت. ففى مصر على سبيل المثال ينخفض معدل التغطية المصرفية في السوق المصرية مقارنة بعدد السكان حيث لا تتعدي هذه النسبة ١٤% حاليا مقابل ٧٠% في المتوسط عالميا، ولا تزيد عدد الحسابات المصرفية في كافة البنوك فى مصر على إثنى عشر مليون حساب تقريبا تشمل حسابات الأفراد والشركات بل والهيئات العامة. إضافة إلى سياسات التركز الإئتماني فى القطاع المصرفى المصرى وصاحب هذا التركز الإئتماني على صعيد المقترضين تركز مماثل على صعيد القطاعات الاقتصادية (محى الدين، ٢٠١٥).

٨/٤- ضعف البنية التحتية للقطاع المالي: وتشمل البنية التحتية التمويلية معايير المحاسبة والمراجعة، ونظم تقييم الجدارة الإئتمانية، ونظم الضمان وقوانين الإفلاس ودرجة تطور أنظمة التمويل من خلال المساهمة في رأس المال، وأنظمة المدفوعات والتسوية. يمثل تواضع البنية التحتية المصرفية مثل عدم شفافية المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وضعف نظم المعلومات الإئتمانية مثل قلة مكاتب الإستعلام الإئتماني وآليات تصنيف المقترضين، وعدم وجود ضمانات موثوق بها، وضعف حقوق الدائنين (صندوق النقد العربى ٢٠١٢، ص ص ٢٢٧-٢٢٨).

٩/٤- ضعف قدرات المؤسسات التمويلية وعدم ملاءمة نماذجها الإقراضية للمنشآت الصغيرة: في كثير من الأحيان ترجع قلة حصول المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل المصرفى لعدم تمكن البنوك من التعامل مع هذا النوع من القروض سواء لغياب أو ضعف القدرات الفنية لديها أو لإستخدامها إستراتيجيات أو نماذج إقراض لا تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات تلك المنشآت. وفي دراسة نفذت عام ٢٠٠٩ بالتعاون بين إتحاد المصارف العربية والبنك الدولي، شملت ١٣٩ بنكاً في ١٦ دولة عربية للتعرف على إستراتيجيات تلك البنوك في إقراض تلك المنشآت وعلى الخدمات التي توفرها لتلك المنشآت بالإضافة إلى الوسائل المستخدمة في إدارة المخاطر المتعلقة بتلك القروض، تبين أن نسبة كبيرة من البنوك العربية، (وخاصة البنوك الحكومية)، تشكو من ضعف قدراتها الداخلية للتعامل مع قروض المنشآت المتوسطة الصغيرة ومتناهية الصغر، وإعتمادها على أساليب غير متطورة لتقييم طلبات القروض والتي تتماشى أكثر مع قروض المنشآت الكبيرة، ولا تأخذ بعين الاعتبار خصائص وإحتياجات المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر(صندوق النقد العربى ٢٠١٢، ص ٢٣٠).

٥/ مقترحات علاج المشاكل التى تواجة التمويل المصرفى للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر:

ويمكن في هذا المجال تقديم بعض المقترحات التي نرى أنها تساعد في حل المشكلات التي تواجة توفير التمويل المصرفى لتلك للصناعات. ويمكن تقسيم تلك المقترحات إلى:

١/٥- آليات علاج مشاكل القطاع غير الرسمى:

يجب التأكيد على أن مساعدة القطاع غير الرسمي للدخول والإندماج في القطاع الرسمي أصبح أمراً في غاية الأهمية، ويجب أن يحظى بإهتمام جميع الجهات المعنية، فهذا القطاع رغم أنه كيان ضخم لا يلتزم بسداد أية أعباء مالية تجاه الدولة وأصبح يشكل خطورة على القطاعات الرسمية، كما يجب التأكيد على أن مواجهة قطاع المشروعات العشوائية غير الرسمية يتطلب ضرورة وضع حلول غير تقليدية لتشجيع هذا القطاع على الاندماج والتعامل بشكل شرعى جنبا الى جنب

مع القطاع الرسمي وذلك من خلال العديد من الآليات التى من أهمها (الأسرج، إنعكاسات القطاع غير الرسمى على الاقتصاد المصرى ٢٠١٠، ص ص ١٧-١٨) :

١/١/٥- قيام وزارة الصناعة والتجارة الخارجية والجهات المختصة بعمل حصر شامل وكامل لجميع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، سواء الصناعية منها أو التجارية وغيرها ثم تقوم بتسجيل نشاطها في الجهات الرقابية الخاصة بها، وعلى سبيل المثال مصلحة الرقابة الصناعية.

٢/١/٥- الإستماع لأصحاب ومديرى هذه المنشآت لمعرفة آراءهم والتعرف على الأسباب التي دفعتهم للعمل بعيدا عن الإطار الرسمى حتى يمكن وضع الحلول الملائمة للقضاء عليها.

٣/١/٥- قيام الحكومة بمساعدة الجهات المختصة بتقديم المساعدات والقروض لهذا القطاع وبالتالى يسهم هذا القطاع بدوره في التنمية المحلية.

٤/١/٥- التعامل مع هذا القطاع بمرونة خاصة من جانب الجهات الرقابية والإدارية التي تتعامل معه كالتأمينات والضرائب ومكاتب العمل والصحة والتموين وغيرها من الجهات التي تتسبب أحيانا بسبب معاملتها في خوف اصحاب الاعمال والعاملين في هذا القطاع وهروبهم للعمل بهذا الأسلوب غير الشرعى.

٥/١/٥- تشجيع الإنضمام الى القطاع الرسمي من خلال الحوافز المالية: كالمنح، والائتمان المدعوم والتأمين بمعدلات تفضيلية، والحوافز الضريبية (كالإعفاءات الضريبية المؤقتة، والتخفيضات الضريبية على الأرباح وروؤس الأموال والعمالة والمبيعات والقيمة المضافة والواردات والصادرات، أو الإعفاءات الضريبية)، وحوافز أخرى: كدعم البنى التحتية ودعم مرافق النفع العام. كما يجب توفير الحوافز بأسلوب شفاف، لكل من يسعى للعمل بشكل شرعى كأن يكون هناك إشتراط بأن يحصل هذا الكيان العشوائى على القرض من خلال تسجيلة للمشروع الذي يعمل فية.

٦/١/٥- تجميع المشروعات الصغيرة فى حضانات (وهي عبارة عن مجمع توفره الدولة في مكان له رخصة لمدة زمنية محددة " ٣ سنوات")، مع وجود إدارة مركزية لخدمة تلك المشروعات. ومن خلال هذه الحاضنة ستتم مساعدة المصانع العشوائية على العمل بشكل شرعى إلى أن يخرج من هذه الحاضنة بعد أن يكتسب الخبرة ويكتب له النجاح، ويستطيع الإنتقال الى مكان خاص به.

٢/٥- آليات علاج مشاكل القطاع المصرفى ومن أهمها ما يلي:

١/٢/٥- تخفيض تكاليف المعاملات مع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر:

وذلك من خلال العديد من الإجراءات التى من أهمها ما يلي (بنفولد و بينل ٢٠٠٢، ص ٦٢):

- تعيين مسئولى الإقراض من المناطق التى يسكن فيها المقترضون.
- منح مسئولى الاقراض سلطة الموافقة على القروض وتحصيل المبالغ المسددة.
- تقديم التدريب الكافى لمسئولى القروض فى مجال تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وأدوات الإئتمان وإجراءات الإقراض.
- منح مسئولى الإقراض مكافأت على الأداء، مثل منح راتب أساسى منخفض ويمكن زيادتة بدرجة ملموسة تبعا لعدد القروض الجديدة التى يمنحونها ومعدلات سدادها.
- تبسيط إجراءات الإقراض والعمل على لامركزية إتخاذ القرار حتى تصل إلى مستوى مدير الفرع.
- إستخدام تكنولوجيا المعلومات لتتبع المقترضين وإدارة محافظ القروض.

٢/٢/٥- الإستناد الي تكافل المجموعات: أى تقديم القروض الجماعية بدلا من القروض الفردية (ابراهيم، ٢٠١٤). كما يمكن للمصارف القبول بضمانات موازية بديلة. تشمل ضمانا موازياً متحركا (غير عقاري)، أوضمانات (فردية، أو جماعية أو مؤسساتية)، الإدخار الإلزامي (المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا ٢٠٠١، ص ٢١).

٣/٢/٥- إستخدام وحدات الإقراض المتنقلة: وذلك بغرض التغلب على مشكلة قلة عدد الفروع، والتى تستطيع الوصول إلى المناطق التى لا تتواجد بها فروع للبنك، ويعمل فى كل وحدة من تلك الوحدات سائق وحارس وأحد مسئولى الإئتمان (المجلس الاقتصادى والاجتماعى ٢٠١١، ص ١٤).

٤/٢/٥- التدرج فى منح القروض: بحيث ينتقل بموجبة العميل إلى قرض أعلى قيمة عند كل خطوة (الحصول على قروض أكبر شيئا فشيئا) وذلك بغرض تخفيض المخاطر العالية لتمويل تلك الصناعات (شركة نوعية البيئة الدولية ٢٠٠٤ ، ص ٦).

٥/٢/٥- خلق وعى لدى العاملين بالبنوك على الجدوى الإقتصادية والتجارية للتمويل الصغير ومتناهى الصغر ويجب أن يدرك موظفى البنوك الذين يعملون فى هذا المجال، أن مجموعة العملاء المستهدفة لها صفات خاصة، وتدريب مسئولى القروض حتى يمكنهم تطبيق أفضل الممارسات فى هذا المجال (نصار ٢٠٠٦، ص ١٧).

٥/٢/٦- ضرورة تخصيص قسم من قاعدة بيانات (Credit Bureau) لقروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر: وأهمية إعداد Negative List لهذه المشروعات (حسب الله٢٠١٠، ص ٧٩) .

٥/٢/٧- العمل على الإستفادة من البرامج الممولة من الهيئات الدولية المانحة لتغطية تكاليف تقديم الخبرة الفنية والتدريبية لقطاع البنوك (حسب الله ٢٠١٠، ص ٧٩).

٥/٢/٨- إعداد نظام مستقل لإدارة مخاطر تلك المشروعات ولتقييم الجدارة الإئتمانية (Credit Scoring System) (شركة نوعية البيئة الدولية ٢٠٠٤ ، ص ٢٦).

٥/٢/٩- إنشاء إدارات متخصصة لتمويل المنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر فى البنوك: بشكل فعال وليس بشكل صورى (حسب الله ٢٠١٠، ص ٧٩).

٥/٢/١٠- قيام البنك بتمويل تلك المنشآت عن طريق تخصيص مبالغ من موارده الذاتية لتمويل تلك المنشآت أو نسبة من الحسابات الجارية الدائنة (غانم، ص ١٠).

٥/٢/١١- توفير التمويل للمؤسسات غير المصرفية مثل المنظمات غير الحكومية: والتى تقوم بدورها بتمويل تلك المشروعات، حيث يمكن للبنوك تقديم القروض بأعداد كبيرة من خلال المنظمات غير الحكومية التى يمكن أن تتحمل تكاليف المعاملات والتشغيل مقابل رسوم أو مقابل المشاركة فى العوائد المتولدة (غانم، ص ١٠).

٥/٢/١٢- التركيز على تقديم الخدمات المالية وغير المالية لتلك المشروعات: أى إتباع النهج المتجاوز نطاق الإقراض (Beyond-lending) ، فيجب على المصارف إدراك أن إحتياجات تلك المشروعات تتجاوز نطاق القروض. أى أن إستراتيجية البنك يجب أن تتضمن تقديم الخدمات التى تلبى كافة إحتياجات العملاء من خلال حسابات الشيكات، والخدمات البنكية للصفقات والمعاملات، وخدمات إدارة النقد، والخدمات المتعلقة بالتجارة وغيرها (Egyptian Banking Institute June 2013, p. 58).

٥/٢/١٣- منح مكافآت للعملاء المنتظمين فى السداد: مثل، الإعفاء من جزء من الفوائد أو العمولات أو تخفيض سعر الفائدة أو تثبيت سعر العملات عند شراء مستلزمات من الخارج (السيد ٢٠١٥، ص ١٩٠).

٥/٢/١٤- التعاون مع الصندوق الإجتماعى للتنمية فى مجال تمويل وتطوير تلك المشروعات: وذلك من خلال فروع البنوك لتسويق قروض الصندوق (African Development Bank 2006, p. 8).

١٥/٢/٥- مساعدة المشروعات فى تسويق منتجاتها: من خلال الإشتراك فى المعارض الدولية والمحلية وتمويل إنشاء المناطق والمجمعات الصناعية والحرفية.

٣/٥- آليات علاج مشاكل البنك المركزى:

يعد البنك المركزى بمثابة المدير الأعلى للنظام المصرفى والمؤسسات المالية والسياسة النقدية، وبالتالى فعلية دور كبير فى دعم تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، كما يلي (المعهد المصرفى المصرى، يناير٢٠٠٩) :

١/٣/٥- يجب أن يضع البنك المركزى أهداف سنوية لحجم التمويل المستهدف لتلك الصناعات: مع تحديد معدلات نمو سنوية مستهدفة لكل بنك لنمو التسهيلات المصرفية الممنوحة منة لتلك المشروعات (بحر ٢٠١٤)، كأن يحدد نسبة من المحفظة الإئتمانية للبنوك للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (نجم ٢٠١٤).

٢/٣/٥- إصدار قواعد جديدة لتدشين الفروع الصغيرة تختلف عن تلك الخاصة بالفروع الكبيرة: وذلك لتسهيل المزيد من الانتشار الجغرافي في الأماكن البعيدة وتوسيع نطاق عمل البنوك بما يساعد علي زيادة التثقيف المالي وتخفيض تكلفة الاقتراض وتقليل مخاطرة (نجم ٢٠١٤).

٣/٣/٥- ضرورة تشجيع مبادرات التضمين المالى «Financial Inclusion » والتي تتضمن مجموعة من الخدمات المالية للفئات المهمشة في المجتمع من أصحاب الدخول البسيطة وطلبة الجامعة وغيرهم. وتوسيع قاعدة المتعاملين والمستفيدين من خدمات القطاعين المصرفى والمالى. (المعهد المصرفى المصرى ٢٠١٤).

٤/٣/٥- تشجيع البنوك على تخفيض معدلات هامش ربحية المصارف: في تمويل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من باب المسئولية الاجتماعية (البلتاجي ٢٠٠٥، ص ٣٣).

٥/٣/٥- عمل دورات تدريبية للعاملين بقطاع تمويل تلك المشروعات فى الداخل والخارج لإكتساب الخبرات فى مجال تمويل تلك المشروعات (مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية٢٠٠٢ ، ص ١٣).

٦/٣/٥- تنظيم سلسلة من ورش العمل والندوات والمؤتمرات: تهدف إلى التعريف بإقراض تلك المشروعات كإستثمار مربح للبنوك (السكارنة، ص ٦).

٧/٣/٥- إنشاء هيئات معاونة لضمان توفير المعلومات المطلوبة عن تلك المشروعات: كمكاتب الإئتمان لتوفير التاريخ الإئتمانى للعملاء، مكاتب تقييم لمتابعة عمليات الإقراض (غانم، ص ٣٢).

٨/٣/٥- تفعيل أساليب التمويل الإسلامية القائمة على الإئتمان التجارى أو المشاركة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر: نظرا لعزوف بعض أصحاب تلك المشروعات عن الإقتراض من البنوك لأمور ومعتقدات دينية، رغم توافر كافة مقومات العملاء الجيدين لديهم وذلك عن طريق حث البنوك الاسلامية أو البنوك الأخرى بإنشاء فروع إسلامية تلبى متطلبات هذه الفئة حيث أنها ليست صغيرة (غانم، ص ٣٣).

٩/٣/٥- تشجيع المصارف على منح قروض صغيرة ومتناهية الصغر لعدد أكبر من العملاء من خلال الهيئة القومية للبريد (تخدم هيئة البريد حوالي ٢٢ مليون عميل معظمهم من محدودى الدخل والمهمشين، ويبلغ حجم إيداعات عملاء البريد نحو ١٢٥ مليار جنيه)، وتمتلك شبكة كبيرة من الفروع، حيث لديها حوالي ٣٦٠٠ فرع فى كافة أنحاء الجمهورية (نصار ٢٠٠٦، ص ١٧).

٤/٥- آليات علاج مشاكل بيئة الأعمال ومن أهمها ما يلى :

١/٤/٥- يجب على الحكومة أن (عبد المجيد ٢٠١١، ص ص ١٢-٢٦):

- تتحمل المسئولية الأساسية فى إقامة بنية أساسية مادية وبشرية قوية ومتطورة.
- وضع أطر قانونية ومؤسسية تحقق المنافسة العادلة وتمنع الممارسات الإحتكارية الضارة بالمصلحة العامة.
- توفير الأمن والإستقرار الإجتماعى والسياسى والإقتصادى.
- تحديد وحماية حقوق الملكية وتعميق الإلتزام بسيادة القانون.
- دعم وتنويع القاعدة الانتاجية من خلال تنمية الإستثمار العام وتكاملة مع الإستثمار الخاص.
- تحديث نظام التعليم والارتقاء بمستوى البحث العلمى والتقنى.
- تحقيق العدل والأمان الإجتماعى وتأكيد الالتزام بإحترام منظومة قيم وحقوق الانسان.
- تعزيز مؤسسات وآليات المشاركة الشعبية فى صنع القرارات العامة فى إطار الالتزام بالشفافية التامة والديمقراطية الحقيقية والمصداقية الكاملة.
- القيام بإصلاح مؤسسى لتنشيط كفائتها وفاعليتها.
- القضاء على الفساد وإستغلال النفوذ لبعث الثقة فى التعامل مع مختلف الاجهزة والادارات الحكومية.

- تهيئة المناخ المناسب لجذب الإستثمار الخاص إلى المناشط الصناعية (عبدالمجيد ٢٠٠٨، ص ٤٦٣)

٢/٤/٥- ضرورة توحيد التعريف الخاص بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر: والأخذ بنفس المعيار فى التعريف بين قطاعات وأجهزة الدولة المختلفة لأنة يساعد فى تحديد الوحدات العاملة فى القطاع وحصرها (السيد ٢٠١٥، ص ١٩٦).

٣/٤/٥- وضع سياسة قومية واضحة ومتسقة ذات رؤية ورسالة واضحة إزاء المنشأت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفى إطار تأكيد الدولة على أهمية هذا القطاع وإعطائه الأولوية على جدول أعمالها (وزارة الإقتصاد ١٩٩٨ ، ص ٣١).

٤/٤/٥- تأسيس مجلس أعلى للصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر برئاسة رئيس مجلس الوزراء: يضم ممثلى كافة الوزارات والجهات المعنية بهذا القطاع وممثل عن البنك المركزى، مع وجود إستراتيجية واضحة لتنمية هذا القطاع تتماشى مع الخطة التنموية للدولة (رامز ٢٠١٥) .

وفى هذا الخصوص هناك بعض المتطلبات الأساسية منها (الأسرج، ٢٠١٣، ص ص ١٢-١٣):-

- المحافظة على التكامل الوثيق بين سياسات وبرامج تنمية هذه الصناعات وبين التوجه العام للسياسة الاقتصادية.
- وضع إستراتيجيات لتنميتها بعد دراسة إحتياجات الأسواق المحلية وأسواق التصدير المحتملة، وتحديد مجالات معينة توجد مزايا نسبية من إنتاجها وتتمتع بفرص مجدية لتوظيف الإستثمارات وتحظى بقدرة على التسويق بكفاءة تنافسية عالية. والنظر إلى الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى ضوء الإستراتيجية الصناعية الشاملة.
- زيادة فعالية تمثيل الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر ومشاركتها فى إتخاذ القرار، وأن يتم تشجيع هذه الصناعات على تشكيل منظمات أو إتحادات صناعية لتمثيلها ووضع الضوابط الحاكمة لنشاطها فيما يتعلق بالمنافسة والجودة

٥/٤/٥- تبسيط إجراءات الدخول والخروج من الأسواق والضمانات وقوانين العمل وذلك من خلال (صندوق النقد العربى ٢٠١٣، ص ٢٣٣):

- تبسيط إجراءات وتخفيض تكلفة تأسيس المنشآت.
- سن قوانين إفلاس واضحة تضمن حق المستثمر في حالة تصفية المنشأة أو رغبته في بيع حصتة.

- أهمية أن تتبع الدولة سياسة النافذة الواحدة (One Window Shop) لتبسيط إجراءات بدء النشاط وإستخدام نظام تسجيل الكتروني.
- توفير بيئة أعمال مستقرة دون تغييرات متكررة أومفاجئة للقوانين والتشريعات، وتقليل مظاهر الفساد.
- أهمية وجود قوانين إفلاس واضحة وتشريعات تضمن حقوق المستثمر في حالة تصفية المنشأة، يعد عاملا ضروريا لتشجيع تأسيس منشآت جديدة.

٦/٤/٥- إصلاح البيئة التشريعية وعلاج بطء إجراءات التقاضي فهناك قضايا تأخذ سنوات في المحاكم حتى يتم البت فيها مما يحتاج إلى ضرورة وضع حلول عملية لهذا البطء (بوابة الاهرام ٢٤ سبتمبر،٢٠١٤).

٧/٤/٥- قانون جديد يهدف إلى تنظيم سجل الضمانات المنقولة: يعمل على تيسير حصول الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر على الائتمان، ومعالجة مشكلة تسجيل الملكية العقارية في مصر (المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ٢٠١٤، ص ١٠٣).

٨/٤/٥- تفعيل لجان تسوية المنازعات بين المستثمرين والجهات الإدارية: وتقليل فترة تسوية هذه المنازعات وتشكيل شرطة متخصصة لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة (المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا ٢٠٠١، ص ١٠٣).

٩/٤/٥- تقديم مزايا للمصارف لتشجيعها على تمويل تلك الصناعات: مثل اعفاء الايرادات والارباح الناتجة عن تمويل تلك الصناعات من وعاء الضريبة المستحقة على البنوك (ابراهيم ٢٠١٤).

١٠/٤/٥- تخفيض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك التجارية للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر: مقابل تعويض الحكومة للبنوك بالفرق بين المعدل الحقيقي والمعدل الذي تضعة الدولة على قروض تلك الصناعات (ابراهيم ٢٠١٤).

وفى هذا الصدد نشير إلى إعلان الرئيس عبد الفتاح السيسى فى إحتفالية يوم الشباب المصرى الموافق ٩ يناير ٢٠١٦، عن مبادرة لتوفير قروض ميسرة للشباب لإقامة مشروعات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر. وعلى أثرها أعلن البنك المركزي عن خطته لتوفير التمويل لتلك المنشآت من خلال برنامج متكامل يطبق عن طريق البنوك وبالتعاون مع قطاعات الدولة المعنية لتيسير فرص إتاحة التمويل المصرفى لهذه الشركات والمنشآت. وتستهدف هذه الخطة ضخ قروض بنحو ٢٠٠ مليار جنيه لتمويل تلك المنشآت خلال الأربع سنوات القادمة، على ألا يتعدى سعر الإقراض لتلك الشركات والمنشآت نسبة ٥% (عائد بسيط متناقص) وفى هذا الصدد نشير إلى إعلان الرئيس عبد الفتاح السيسى فى إحتفالية يوم الشباب المصرى الموافق ٩ يناير ٢٠١٦، عن مبادرة لتوفير قروض ميسرة للشباب لإقامة

مشروعات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر وبفائدة لا تتجاوز ٥%. وعلى أثرها أعلن البنك المركزي عن خطته لتوفير التمويل لتلك المنشآت من خلال برنامج متكامل يطبق عن طريق البنوك وبالتعاون مع قطاعات الدولة المعنية لتيسير فرص إتاحة التمويل المصرفى لهذه الشركات والمنشآت وتستهدف هذه الخطة ضخ قروض بنحو ٢٠٠ مليار جنيه لتمويل تلك المنشآت خلال أربع سنوات، على ألا يتعدى سعر الإقراض لتلك الشركات والمنشآت نسبة ٥% (عائد بسيط متناقص) (بوابة الاهرام ١٦ اغسطس،٢٠١٦). ويمكن القول أن تلك المبادرة ستسهم في خفض تكلفة الاقتراض بالنسبة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، إلا أن هذه المبادرة وحدها ليست كافية لتوفير التمويل المصرفي لتلك المشروعات، فلا يزال هناك مشاكل تعوق توفير هذا التمويل مثل عدم قدرة تلك المشروعات علي توفير الضمانات اللازمة للحصول علي التمويل، نقص الخبرات والسجلات المالية لدى أصحاب تلك المشروعات.

١/٤/٥- تشجيع الحكومة إقامة شركات التأمين التى تصدر وثائق التأمين ضد التعثر وتدعم البنك فى التأكد من أن هذا العميل لدية القدرة على السداد (رفعت ٢٠١٥).

12/٤/٥- ضرورة تمتع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الممولة من الجهات المختلفة بذات الإعفاءات الضريبية المقررة للمشروعات الممولة من الصندوق الإجتماعى: وذلك لتحقيق تكافؤ الفرص بينها (الأسرج، المشروعات الصغيرة ودورها التنموى فى مصر ٢٠١٣، ص ٤٥).

13/٤/٥- 14/٤/٥- ضرورة تبنى الحكومة لبرنامج قومى للتثقيف المالى بالتعاون مع كافة الجهات المعنية: وتوفير موارد مالية للبنوك بشروط ميسرة من حيث سعر العائد وأجل السداد تخصص حصيلتها لإقراض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بشروط ميسرة أيضا. (Saleh 2012, p. 13)

15/٤/٥- نشر وتعزيز ثقافة الريادة فى المجتمع المصرى ونشر الوعي العلمى المنظم حول أهمية الريادة: وذلك بإدخال مقررات ريادة الأعمال فى المناهج الدراسية وأهمية تبني الأجهزة المختلفة والجامعات والإعلام للفكر الحديث في التربية من خلال نشر ثقافة البحث عن مشروع بدلا من البحث عن وظيفة وذلك للمساعدة فى حل مشكلات البطالة (el-said & zaki 2013, p. 9).

16/٤/٥- توفير المعلومات والبيانات عن قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر: وذلك لسد فجوة المعلومات ولخفض تكلفة إقراض تلك المشروعات، والعمل على توفير ضمانات بديلة لإقراض تلك المشروعات (European Communities 2006, p. 5).

17/٤/٥- توفير دليل شامل بالقوانين التى تتعامل معها المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر: مع العمل على تيسير الإجراءات والتشريعات

والقوانين التى تحكم تسجيل وتشغيل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر وتفعيل بعض مواد قانون المنشآت الصغيرة خاصة فيما يتعلق بنسبة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى المناقصات الحكومية (السيد ٢٠١٥، ص ١٩٦).

٥/٤/18- التوسع فى إقامة حاضنات الأعمال ومراكز التكنولوجيا المتخصصة لتشجيع إقامة شركات متخصصة فى تنمية تلك المشروعات: مثل الشركات القابضة التي يتبعها عدد من المشروعات الصغيرة جغرافيا أو قطاعيا، تقدم فيها للمشروعات المنتسبة لها خدمات مالية وإدارية وقانونية وفنية ... إضافة إلى توفير المرافق والتجهيزات (El-Mahdi, p. 68).

٥/٤/19- العمل على زيادة عدد المعارض بالمحافظات والمدن لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر: ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل مصر وخارجها مقابل تكلفة منخفضة (رزق، ص ٢٥).

٥/٤/20- التوسع فى إنشاء المناطق الصناعية وتخصيص جزء منها لخدمة الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر: وإنشاء مراكز لتدريب العمالة بتلك الصناعات ومساعدتها فى تطوير النظم الإدارية والفنية والمحاسبة والتسويقية بها (رزق، ص ٢٥).

٥/٥ آليات علاج المشاكل غير التمويلية:

لابد من الإشارة أيضا إلى أن التمويل ليس العقبة أو المشكلة الوحيدة التى تواجة هذه الصناعات، إنما أيضا هناك حاجة قوية لتوفير الخدمات غير التمويلية، من خدمات إستشارية وتدريب ومعونة فنية وخدمات تسويق لهذه الصناعات حتى تستطيع أن ترفع من قدرتها التنافسية وذلك من خلال (المهدى و السعيد ٢٠٠٧، ص ٧٤):

٥/٥/١- تقديم الحوافز لشركات التسويق والتجارة لتسويق منتجات تلك الصناعات: سواء فى الأسواق الداخلية أو الخارجية، وتقديم الدعم التسويقى لها، فعلى سبيل المثال تقوم الحكومة اليابانية بشكل دورى بنشر خططها السنوية بشأن مشترياتها من الصناعات الصغيرة. والعمل على زيادة النسب المقررة للمشتريات الحكومية من منتجات تلك الصناعات (حسب الله ٢٠١٠، ص ٨٠).

٥/٥/٢- ضرورة حصر إنتاج بعض المنتجات لصالح الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر وعدم السماح للصناعات الكبيرة بإنتاج تلك المنتجات: مع إنتهاج سياسة تفضيل الحكومة لشراء منتجات تلك الصناعات عند عقد المناقصات الحكومية. وإلزام الشركات التى تحصل على مناقصات حكومية أن يكون نصيب المشروعات الصغيرة ليس أقل من٣٠% من قيمة المناقصة على سبيل المثال. ويمكن للحكومة سن قانون تشجيع شراء الحكومة منتجات تلك المشروعات من أجل

تشجيع التشغيل الدائم لهذه المشروعات، وعمل خطة سنوية لزيادة هذه المشتريات من منتجات هذه المشروعات (رزق، ص ٢٤) .

٣/٥/٥- عمل برنامج لإختيار ١٠٠ مشروع كل عام: من المشاريع الواعدة والتى لديها إمكانيات عالية للنمو والتطور وتقديم مختلف أشكال الحوافز والتسهيلات لها.

٤/٥/٥- تشجيع إقامة الجمعيات التعاونية التى تضم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر: مما يعمل على إيجاد قوة تفاوضية كبيرة لهذه المشروعات لممارسة الضغط على المؤسسات المالية لمنح قروض بشروط ميسرة والشراء الجماعى لمستلزمات الإنتاج (رضوان، ص ٣٤).

٥/٥/٥- تحفيز الصناعات الكبيرة على التعاقد مع الصناعات الصغيرة عن طريق: تعديل قانون المناقصات رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٨، بما يسمح بتقديم مزايا تفضيلية من قبل الحكومة للصناعات الكبيرة المتعاقدة مع الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وتشجيع العمل بنظام التوكيلات (Franchise) (مرتجى ٢٠٠٦، ص ١٦) .

٦/٥/٥- قيام المحافظات بإعداد أماكن ملائمة بصورة دائمة لتسويق منتجات تلك الصناعات: وتوفير الخدمات الإستشارية اللازمة للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر سواء الخدمات القانونية أو المحاسبية (مرتجى ٢٠٠٦، ص ١٦).

٧/٥/٥- إنشاء وحدة تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى كل وزارة: بهدف التنسيق من خلال وحدة مركزية لتنمية تلك المشروعات بحيث تتولى كل وحدة البحث عن سبل تنمية تلك المشروعات كلٍ فى مجالة (مرتجى ٢٠٠٦، ص ٢٤).

٦/ الخلاصة:

قام الباحث بدراسة أهم المشاكل التى تواجة توفير التمويل المصرفى للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر ومقترحات تجاوز تلك العقبات وكانت أهم النتائج كالتالى:

١/٦- أهم المشاكل التى تواجة توفير التمويل المصرفى للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر:

١/١/٦- مشاكل تتعلق بجانب الطلب (الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر) من أهمها ما يلي:

- غالبيه تلك الصناعات تعمل في إطار الإقتصاد غير الرسمي.
- عدم وجود فصل بين الذمة المالية لصاحب المشروع والذمة المالية للمشروع.

- إفتقار تلك المشروعات إلى الكثير من المقومات التي تؤهلها للحصول على التمويل.
- إفتقار أصحاب تلك الصناعات وخاصة الشباب وصغار المنظمين إلى الخبرات اللازمة لنشاطهم.

٢/١/٦- أسباب تتعلق بجانب العرض (المصارف)، من أهمها ما يلى:

- إفتقار النظام المصرفى فى مصر إلى القدرات المؤسسية لتمويل تلك الصناعات خاصة فى المناطق النائية.
- سياسة سعر الفائدة، حيث تعتبر أسعار الفائدة مرتفعة بالقدر الذي يغطي التكاليف الثابتة لتقييم القروض والإشراف عليها من قبل المصارف.
- غياب ثقافة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى البنوك المصرية.
- عدم ملائمة صيغ التمويل المصرفية التقليدية للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.
- إرتفاع تكلفة ومخاطر إقراض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

٣/١/٦- مشاكل تتعلق ببيئة الأعمال فى مصر، من أهمها ما يلي:

- المشاكل الإدارية والمؤسسية، مثل غياب المهارات الأساسية فى إدارة الأعمال والمحاسبة وإمساك الدفاتر.
- المشاكل الثقافية، مثل مازالت النظرة السائدة للوظيفة الحكومية على أنها الخيار الأمثل من حيث الأمان الوظيفى والإحترام الإجتماعي.
- ضعف الإطار التشريعى والتنظيمي للقطاع المالي مثل، عدم تطور الوساطة المالية، كذلك غياب أو عدم تطور عدد من الأدوات التمويلية الهامة بالنسبة لتلك المنشآت، وانخفاض معدل التغطية المصرفية في السوق المصرية.
- ضعف البنية التحتية للقطاع المالى، مثل عدم شفافية المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وضعف نظم المعلومات الإئتمانية المتمثلة في قلة مكاتب الإستعلام الإئتماني.

٢/٦- أهم التوصيات:

- أهمية دور الحكومة لتعزيز سبل حصول تلك الصناعات على التمويل المصرفى وضمان التمويل المقدم لها وتوفير البيئة المواتية لنمو تلك الصناعات، والتوعية بأهمية وجود حساب ائتماني لكل مواطن.

- وضع تعريف موحد لتلك المشروعات، يتم بمقتضاة تحديد المعايير التى يمكن بها مقارنة أداء البنوك فى توفير التمويل لذلك القطاع الواعد، بالإضافة إلى توحيد لغة التفاهم المشترك فى القطاع وتسهيل الحصول على التمويل
- وضع السياسات المناسبه ومراقبة تنفيذها وقياس مدى التقدم الذي تحرزة تلك السياسات والعمل على التكامل الوثيق بين سياسات وبرامج تنمية تلك المشروعات وبين التوجة العام للسياسة الإقتصادية للدولة وذلك لتحقيق النتائج المرجوة.
- أن تتضمن مبادرة الرئيس السيسى لتوفير ٢٠٠ مليار لإقراض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر حلولا متكاملة للمشاكل التي تواجه توفير التمويل المصرفي لتلك المشروعات مثل، حوافر ضريبية لتشجيع المشروعات للانضمام للقطاع الرسمي ووضع آلية لتقوم الحكومة بضمان القروض المقدمة لتلك المشروعات.
- أن يقوم البنك المركزى المصرى بإلزام البنوك بحد أدنى للقروض المقدمة لتلك الصناعات، كما فعل بنك كوريا المركزى.
- أن تغير البنوك من النظرة التجارية البحتة عند تعاملها مع تلك المشروعات وتتبنى نظرة تنموية. وأن تقدم البنوك فى مصر خدمات غير مالية «دون مقابل مالى» كالتدريب والإستشارات الفنية والتسويقية والإدارية من خلال مؤسسات متخصصة ومتعاونة مع تلك البنوك لرواد الأعمال وأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر كما هو الحال فى البنوك التركية.
- توفير ضمانات بديلة عن الضمانات التقليدية ، مثل الإعتماد على تحليل التدفقات النقدية للمشروع والمتابعة والزيارات الميدانية للمشروع بدلا من الإعتماد على السجلات المالية التى لا تعكس الموقف الفعلى لتلك المشروعات ولا قدرتها على سداد ديونها أى الإقراض بناء على التدفقات النقدية وليس على الضمانات ، تبنى مدخل التجعمات الصناعية وتطبيقة على تلك الصناعات لتشجيع وتسهيل عمليات الحصول على التمويل من خلال البنوك وتوفير خدمات بنكية كاملة للصناعات ، بالإضافة إلى مساندة البنوك لتنمية ووضع مقاييس وطرق لإدارة المخاطر والتصنيف الائتمانى لتلك الصناعات.
- توفير تمويل وفقا للنظام الاسلامى فهناك مشروعات ترفض نظام التمويل التقليدى خوفا من الربا ولقدرة التمويل الاسلامى على تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة، بحيث يحصل كل طرف على حقه، بدلا من نظام الإقراض بالفوائد الذي يضمن حق صاحب القرض عادة على حساب المقترض، كما يضمن إستخدام التمويل المتاح في مشروعات تنمية حقيقية تفيد المجتمع. إضافة الى حرص التمويل الإسلامي على الربط بين الأرصدة المالية والأرصدة الحقيقة وعلى رفض اعتبار النقود أرصدة في حد ذاتها.
- أهمية توفير بيئة أعمال ملائمة وديناميكية تساهم في إنشاء وتطوير تلك الصناعات، وتحسين نفاذها إلى التمويل بالإضافة إلى تنمية قدراتها الذاتية من

حيث النهوض بمهارات أصحابها والعاملين فيها وتحسين تفاعلها مع محيطها الخارجي وتسهيل نفاذها إلى الأسواق، فكما أن تلك الصناعات بحاجة للمساعدة لتحسين جدارتها الإئتمانية، كذلك فإن المصارف في حاجة إلى تحسين أدواتها وشروطها الإقراضية للتعامل بشكل أفضل مع هذه الصناعات.

- هناك حاجة ماسة للنهوض بنوعية القوانين والتشريعات وتقليص الفجوات بين نصوص القوانين وتطبيقها على أرض الواقع، وإتخاذ التدابير التي من شأنها أن تخفض من تكلفة الأعمال وتقلص عدد الإجراءات والوقت المقضى في التعامل مع الأجهزة الحكومية، فضلا عن ضبط الفساد والحد من إستشرائة. ويتطلب تحقيق ذلك كله مشاركة كل الأطراف المعنية في تلك الجهود

أولا: المراجع باللغة العربية

ابراهيم ، عبدالكريم. (٢٨ يوليو، ٢٠١٤). قروض المشروعات الصغيرة في محافظ البنوك . تم الاسترداد من الاهرام الرقمى:
http://www.ahramdigital.org.eg/Economy.aspx?Serial=573570

ابو دلبوح ، وائل. بلا تاريخ. *التمويل والاستثمار فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، الأفاق والتحديات*. دمشق ، الجمهورية العربية السورية: الملتقى الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

إتحاد المصارف العربية. (٦ نوفمبر، ٢٠١٣). الاهرام . تم الاسترداد من توصية بإنشاء صندوق حكومي لضمان قروض المشروعات الصغيرة:
.http://www.ahram.org.eg/NewsQ/241031.aspx

إتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل. ٢٠١٣. " أجندة الأعمال الوطنية لمواجهة تعثر المشروعات المتوسطة والصغيرة."

الأسرج ، حسين عبد المطلب. ٢٠١٠. *إنعكاسات القطاع غير الرسمى على الاقتصاد المصرى* . MPRA Paper No 30477 ، يونية.

ـــــ. ٢٠٠٦ . *مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر*. كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد٢٢٩ ، أكتوبر.

ـــــ. ٢٠١٣. *المشروعات الصغيرة ودورها التنموى فى مصر* . MPRA Paper No1856.

ـــــ. ٢٠١٣. *دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الصناعية لمصر*. MPRA Paper No. 47557, posted 12. June 2013 09:26 UTC.
http://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-the-role-of-small-and-medium-enterprises-in-the-industrial-development-in-egypt-181988.pdf

البطاوى ، ايات. (٦ ابريل، ٢٠١٥). البورصة الالكترونى . تم الاسترداد من البنوك ترحب بضمانة المحافظات لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعتبرها محفزاً للتمويل:
http://www.alborsanews.com/2014/04/06/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D8%A8-%D8%A8%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8

%B8%D8%A7%D8%AA-
%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%A1-
./%D8%A7
البلتاجي ، محمد. ٢٠٠٥. "صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك ." *المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية*. المملكة الأردنية الهاشمية – عمان.
البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ٢٠١٤ . *مشروع تعزيز الإبداع من أجل الوصول إلى الاشتمال المالي* . مجموعة التمويل وتنمية القطاع الخاص منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الادارة القطرية لمصر وجيبوتي واليمن .
السكارنة ، بلال خلف. (بلا تاريخ). المشاريع الصغيرة والريادة. تم الاسترداد من
https://www.google.com.eg/webhp?sourceid=chrome-
instant&ion=1&espv=2&ie=UTF-
8#q=%D9%87%D9%89+%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A9+
%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%
B9%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA
.%D9%8A%D8%B1%D8%A9&start=10
السيد ، عصام لطفى. ٢٠١٥. *الجهاز المصرفى ودورة فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. دار النهضة العربية.
الشريف ، ريحان. (٢٠١٢). *بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. عنابة ، الجزائر: جامعة باجي مختار. تم الاسترداد من
https://www.google.com.eg/search?q=%D8%AA%D8%B3%D9%84
%D9%8A%D8%B7+%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%88%D8%A1+%
D8%B9%D9%84%D9%89+%D9%81%D8%AA%D8%AD+%D8%B5%D
8%AD%D9%86+%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B5%D8%A9+%D8
%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1+%D8%
A3%D9%85%D8%A7%D9%85+%D
المجلس الاقتصادى والاجتماعى الاردنى . ٢٠١١. التمويل الميكروو الصغيرفى الاردن.
المحروق ، محمد حسن ، و مقابلة ، ايهاب. ٢٠٠٦. *مشروعات الصغيرة والمتوسطه اهميتها ومعوقاتها*. الاردن: مركز المنشات الصغيرة والمتوسطه، الاكاديميه العربيه للعلوم الماليه والمصرفيه.
المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا. ٢٠٠١. *أفضل الممارسات في مجال الإئتمانات الصغيرة للنساء والشباب*. طنجة، المغرب، ١٣-١٦ آذار/ مارس: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، الأمم المتحدة ، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية.
المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة. ٢٠١٤. *تحديث نظام الإفلاس (مصر والأردن)*. لبنان.
المعهد المصرفى المصرى. (١٣ مايو، ٢٠١٤). *جريدة عالم المال*. تم الاسترداد من المعهد المصرفى يوصى بتدشين «منظمة» لخدمة المشروعات الصغيرة:
http://www.almalnews.com/Pages/StoryDetails.aspx?ID=151356#
..U4ClcvmSwr4

—. العدد الثامن .٢٠٠٩. *دور البنوك فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطه*. مفاهيم ماليه . http://ebi.gov.eg/publications/?lang=a.

المهدى ، عالية ، و السعيد ، هالة. ٢٠٠٧. *دور الخدمات الماليه وغير المالية فى تدعيم المشروعات المتوسطه والصغيرة ومتناهيه الصغر*. مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية.

المؤتمر الثالث للاصلاح العربى. ٢٠٠٦. "التحديات والمشاغل التى تواجه منظمات المجتمع الدنى ،." *مكتبه الاسكندريه ، ١-٣ مارس*.

بحر ، نجلاء. (٢٠١٤). *دورمؤسسات ضمان المخاطر في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربى* . شرم الشيخ – مصر ، ٢٧–٢٩ مارس: ملتقي اتحاد المصارف العربية المشروعات الصغيرة و المتوسطة: رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في الوطن العربي .

بنفولد ، جورج ، و بينل ، ديفيد. ٢٠٠٢. *دراسة مرجعية عن زيادة إمكانية حصول المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التمويل : تقييم الإئتمان ومكاتب الإقراض*. وزارة التجارة الخارجية.

بوابة الاهرام. ٢٤ سبتمبر2014 . *ضرورة الفصل القانوني بين حالات التعثر المالي للأشخاص الطبيعيين والمشروعات ،الاهرام الرقمى*.. http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/14/57/537075.aspx.

بوابة الاهرام. ١٦ أغسطس,2016. *ضوابط تمويل مشروعات الشباب فى مبادرة الرئيس بفائدة لا تزيد على ٥ % ،الاهرام الرقمى*. http://gate.ahram.org.eg/News/840601.aspx

بيت الحكمه للدراسات الاستراتيجيه. ٢٠١٢. "مستقبل المشروعات الصغيرة ومتناهيه الصغر فى مصر .

حداد ، مناور. ٢٠٠٦. *دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)*. الاردن: الملتقى الدولى لمتطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية ، ١٧-١٨ ابريل .

حسب الله ، عبدالكريم ابراهيم محمد. ٢٠١٠. *نموذج مقترح لدور البنوك التجاريه فى قياس مخاطر الائتمان فى المشروعات الصغيرة*. رساله ماجستير غير منشورة ، كليه التجارة ، جامعه المنوفيه.

دوابه ، اشرف محمد. ٢٠٠٦. *اشكاليه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطه فى الدول العربيه*. المجلد السنه الرابعه والعشرون ، العدد الرابع. القاهرة: مجله البحوث الاداريه ، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير ، اكاديميه السادات للعلوم الاداريه.

رامز ، هشام. (١٤ مايو، ٢٠١٥). الشركات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسى للنمو ومبادرات لتحفيز البنوك للتوسع فى تمويلها . تم الاسترداد من الاهرام : http://www.ahram.org.eg/NewsQ/354731.aspx.

رزق ، احمد سعودى. بلا تاريخ. *تيسير الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطه*. القاهرة : اداة البحوث والتوعيه ،المعهد المصرفى المصرى ، مدينه نصر.

رضوان ، محمد مجدى محمد الهادى. بلا تاريخ. " تيسير الحصول على تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة." إدارة البحوث والتوعية بالمعهد المصرفى المصرى.

رفعت ، محسب. ٢ ابريل, 2015. *عالم اليوم*. http://alamalmal.net/news/index.php/%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-

%D9%88%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86/7609-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9
%86-%D8%B6%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AB%D8%B1-
%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%85-
%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8
سليمان ، ياسمين عمرو. ٢٠١٤. "دور البنك المركزى فى تطوير القطاع المصرفى ومواجهة الأزمات الإقتصادية ." إدارة البحوث والتوعية ، المعهد المصرفى المصرى ، سلسلة أوراق بحثية .
شركة نوعية البيئة الدولية. ٢٠٠٤ . *دراسة حول الإئتمان وضمانات مخاطر الإئتمان الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة* . ملخص تنفيذى ، نوفمبر .
صندوق النقد العربى . ٢٠١٣. *التقرير الاقتصادى العربى الموحد*.
صندوق النقد العربى. ٢٠١٢. التقرير الإقتصادى العربى الموحد.
عبد الغنى ، سماح مصطفى. بلا تاريخ. *تفعيل دور المشروعات الصغيرة فى خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية*. الإدارة المركزية للبحوث المالية و التنمية الإدارية ، وزارة المالية.
عبد المجيد ، عبد الفتاح عبد الرحمن. ٢٠١١. *إقتصاديات المالية العامة ، دراسة نظرية تطبيقية رؤية إسلامية*. كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، الطبعة الخامسة.
ـــ. ٢٠٠٨. *عن تطور الادارة الاقتصاديه والاقتصاد فى مصر منذ القرن السابع الميلادى*. كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، الطبعة الاولى.
عنبة ، هالة محمد لبيب. ٢٠٠٢. *إدارة المشروعات الصغيرة فى الوطن العربى*. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية .
عوض الله ، صفوت عبد السلام. ١٩٩٣. "اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها فى تحقيق التصنيع والتنميه." دار النهضه العربيه.
غانم ، السيد غانم السيد. بلا تاريخ. *تيسير الحصول على تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة* . إدارة البحوث والتوعية بالمعهد المصرفى المصرى .
فزع ، عمر خلف. ٢٠١٣. *مشروعات الأعمال الصغيرة فى العراق التوطن والتمويل* . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية.
قنديل ، ماجدة. ٢٠١٢. *إستراتيجية لتحقيق النمو الشامل " السياسات القطاعية وإصلاح التعليم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة* . المركز المصرى للدراسات الإقتصادية.
محى الدين ، عبد المجيد. (١٣ مايو، ٢٠١٥). *دور البنوك فى التنمية الاقتصادية*. تم الاسترداد من مصرس الإخبارى: http://www.masress.com/ona/963221.
مختار ، ابراهيم. ١٩٨٤. *التمويل المصرفى منهاج لاتخاذ القرار* . الطبعه الاولى ، مكتبة الانجلو المصرية.
مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية. ٢٠٠٢. *أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة*. إدارة البحوث والدراسات الإقتصادية ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الرؤية المستقبلية لإقتصاد السعودي حتى ١٤٤٠ هـ.
مرتجى ، نجلة. ٢٠٠٦. *البطالة وتحديات المستقبل تجربة جامعة حلوان مركز المشروعات الصغيرة وتشغيل الخريجين* . الجزائر من ٢٥ حتى ٤/٢٧ : ورقة عمل مقدمة إلى جامعة سعد دحلب.
منظمة العمل العربية. ٢٠٠٩. *ورقه عمل حول دور المنشآت الصغيرة والمتوسطه فى تخفيف ازمه البطاله*. بيروت: المنتدى العربى للتشغيل.

نجم، جمال. (١٨ مارس، ٢٠١٤). *عالم المال*. تم الاسترداد من المركزى يوجه البنوك للبحث عن قطاعات تحقق النمو والربحية:
http://www.almalnews.com/mobile/Pages/StoryDetails.aspx?ID=140678
نصار ، هبة. ٢٠٠٦. " الاطار المؤسسى لتنمية قطاع التمويل متناهى الصغر فى مصر." *مكتبه الاسكندريه ، ١-٣ مارس*. المؤتمر الثالث للاصلاح العربى.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

African Development Bank. 2006. *Social Fund Development : Micro and Small Enterprises.* Support Project , Appraisal Report , August.

Egyptian Banking Institute. 2010/2009. *Access to Finance , Forms of Finance for SMES in Egypt.* SME Unit Publications , First Series.

Egyptian Banking Institute. June 2013. Financing Small and Medium Enterprises , The Indian Experience.

El-Mahdi, Alia. n.d. *Mses Potentials and Success Determinants in Egypt 2003-2004: special Reference To Gender Differentials .* Research Report Series No.: 0418 (FEM 21-31) .

El-said, Hala, and chahir zaki. 2013. *what determines the access to finance of smes? Evidence from the egyptian case.* The Economic Research Forum (ERF), working paper 752 , may.

European Communities. 2006. *Access to finance for SMEs of the North Africa region and the Middle East.* Brussels: Expert group report , February. https://www.google.com.eg/search?q=access+to+finance%20+for+smes+of+north+africa+region&cad=h.

Saleh, Noha Ahmed Hassan. 2012. *Inclusive Banking & Financial Literacy .* Proceeding Of The Egyptian Banking Institute 3rd Research Competition ,The Egyptian Banking Institute .